IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

المؤتمـــر العـــام

GC(62)/OR.9
تاريخ الإصدار: كانون الثاني/يناير 2023

توزيع عام
عربي
الأصل: إنكليزي

الدورة العادية الثانية والستون

الجلسة العامة

محضر الجلسة التاسعة

المعقودة في المقر الرئيسي، فيينا، يوم الجمعة، 21 أيلول/سبتمبر 2018، الساعة 15/15

الرئيسة: السيدة زياكوفا (سلوفاكيا)

المحتويات

بند جدول الأعمال[1]		الفقرات
–	تقرير شفوي من رئيس اللجنة الجامعة	2–1
16	تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها	11–3
17	تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية	35–12
23	تقرير عن المساهمات المعقودة لصندوق التعاون التقني لعام 2019	38–36
–	اختتام الدورة	47–39

[1] الوثيقةGC(62)/17.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي لغة من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر. وينبغي أن ترسل التصويبات إلى أمانة جهازي تقرير السياسات على العنوان التالي: Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Vienna International Centre, PO Box 100, 1400 Vienna, Austria؛ أو بالفاكس 29108 2600 1 43+؛ أو بواسطة البريد الإلكتروني secpmo@iaea.org؛ أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback. وينبغي أن تُرسل التصويبات في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر.

المختصرات المستخدمة في هذا المحضر:

معاهدة عدم الانتشار	معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار	مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
الولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأمريكية

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(62)/INF/5.

– تقرير شفوي من رئيس اللجنة الجامعة

1- قدم السيد غلندر ريفاس (المكسيك)، رئيس اللجنة الجامعة، تقريراً عن حصيلة مداولات اللجنة بشأن البند 16 من جدول الأعمال المعنون، "تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها"، الذي أوصت اللجنة في إطاره بأن يعتمد المؤتمر مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(62)/L.7.

2- وخلال المناقشات، قدمت دولتان عضوان تفسيراتهما للفقرة 7 من المنطوق، وتم النظر في ملاحظاتهما على النحو الواجب. وانطلاقا من روح التوافق، تمكنت تلك الدولتان العضوان من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار، مما سهل على المؤتمر الانتهاء من النظر في قائمة البنود التي أحالها المؤتمر إلى اللجنة. وفي إطار استكمال عمله كرئيس، وجه كلمات الشكر إلى السيد تورسين من تركيا، الذي شغل منصب نائب الرئيس، وإلى الأمانة على دعمهما. وأعرب كذلك عن تقديره للذين نسّقوا العمل المضطلع به فيما يتعلّق بمشاريع القرارات المعروضة على اللجنة ولأعضاء اللجنة لأنهم تحلوا بالمرونة وبالروح التعاونية.

16- تعزيز فعالية ضمانات الوكالة وتحسين كفاءتها

3- وفقاً لما أوصت به اللجنة الجامعة، اعتُمِد مشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(62)/L.7.

4- وقال السيد سعيد (باكستان)، مفسرا فهم بلده للفقرة 7 من المنطوق، إن باكستان تؤيد جميع أنشطة الوكالة المنفذة وفقا لأحكام النظام الأساسي للوكالة. وقال إن دعم بلده لضمانات الوكالة يتجلى من خلال تنفيذ بلده لجميع التزاماته المتعلقة بالضمانات على جميع مرافقه النووية المدنية وتعاونه مع الوكالة. وأضاف أن باكستان ترى أن دور الضمانات هو توفير إطار للتعاون في التطبيقات السلمية للطاقة النووية دون تمييز ولا تتأثر باعتبارات استراتيجية أو سياسية.

5- وقال إن النظام الأساسي للوكالة يأخذ مختلف التزامات الدول الأعضاء المتعلقة بالضمانات في عين الاعتبار يضفي طابعاً عالمياً على أي نموذج معيَّن، مثل اتفاق الضمانات الشاملة. وينص النظام الأساسي على وجوب تنفيذ فقرات المنطوق على نحو "يتسق مع التعهدات المتعلقة بالضمانات الخاصة بكلٍّ من الدول الأعضاء"، وعلى ضوء ذلك ترى باكستان أن الفقرة 7 من المنطوق لا تنطبق إلا على الدول التي تعهدت بالوفاء بالتزامات التوقيع على اتفاقات ضمانات شاملة. وستواصل باكستان دعم أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة بما يتسق مع الإطار المنصوص عليه في النظام الأساسي.

6- وقال السيد أنصاري (الهند) إن بلده، وهو عضو مؤسس في الوكالة، دأب على دعم جميع أنشطة الوكالة المنفذة في إطار النظام الأساسي. وإنه يعلِّق أهمية خاصة على عمل الوكالة في مجال الضمانات وقد ساهم في تحسين فعالية وكفاءة الضمانات. وأضاف أن فهم الهند للفقرة 7 من منطوق القرار، التي انضم بلده إلى توافق الآراء بشأنها، هو أن ضمانات الوكالة ينبغي أن تطبق عالميا على جميع الدول الأعضاء وسائر الشركاء ذوي الصلة وفقا للالتزامات القانونية الخاصة بكل منها.

7- وأشار السيد غريب عبادي (جمهورية إيران الإسلامية) إلى الفقرة (ط) من ديباجة القرار، التي تنصُّ على أنه "ينبغي أن يكون تنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة مصمَّماً على نحو يتيح للوكالة التحقُّق من صحة واكتمال إعلانات الدول". وقال إنَّ بلده يرى أن مثل هذا التفسير الواسع من شأنه أن يتسبَّب بأوجه تضارُب خطيرة في حقوق الدول الأعضاء والتزاماتها فيما يتعلق باتفاقيات الضمانات الشاملة وإلى تغيير في نطاق ضمانات الوكالة بموجب اتفاقات الضمانات الشاملة.

8- و"اكتمال" التحقُّق" على عكس "صحة" التحقُّق، مشروط بظروف محدَّدة، مثل وجود بروتوكول إضافي نافذ. وأشار إلى أنَّ الدراسات الحديثة التي نشرها خبراء قانونيون مستقلون عن سلطة الوكالة للتحقُّق من اكتمال إعلانات الدول قد أظهرت، أنه منذ بداية عملية التفاوض بشأن اتفاقات الضمانات الشاملة، كانت ثمة آراء متضاربة بشدة بشأن هذا الأمر. وقال إنَّه بالنسبة لبلده، فإنَّ طلب المدير العام في 1995 من المجلس بأن يؤكِّد بأن الغرض من اتفاقات الضمانات الشاملة هو التحقُّق باستمرار من صحة واكتمال إعلانات الدول بشأن المواد النووية بموجب المادة 2 من اتفاق الضمانات الشاملة إنما هو دليل على أنَّ الفقرة 2 من الوثيقة INFCIRC/153 (المُصوَّبة) غير واضحة.

9- وكثيرا ما أبديت حجة مفادها أن هناك تمييزا بين 'حقوق' الوكالة أو 'سلطتها' بموجب معاهدة عدم الانتشار ومعاهد الضمانات الشاملة و'الأدوات' الموجودة تحت تصرفها، استنادا إلى القيود العملية لا الاعتبارات القانونية. واستدرك قائلا إنه لا يمكن أن يكون مقبولاً أن تمنح الوثيقة الإعلامية INFCIRC/153 الوكالةَ حقوقاً بموجب معاهدة عدم الانتشار واتفاقات الضمانات الشاملة وألا تزوِّدها بالأدوات الإجرائية والتقنية اللازمة للاضطلاع بهذا الدور. وقد يفترض المرء أنَّ الجهات التي تفاوضت بشأن الوثيقة الإعلامية INFCIRC/153 كانت تعتزم ربط حقوق الوكالة بإجراءات التحقق التقنية التي يمكن أن تستخدمها لأداء مهمتها. وهذا هو بالتأكيد السبب في أن المادة 2 من اتفاق الضمانات الشاملة تقتضي من الوكالة تنفيذ الضمانات "وفقا لأحكام الاتفاق"، دون أي سلطات أو أدوات إضافية، بما في ذلك البروتوكولات الإضافية.

10- وترى إيران أن الوكالة لا تملك السلطة القانونية للتحقق من اكتمال الإعلانات المقدمة من الدول. ولا يمكن ممارسة هذه السلطة إلا في المناسبة النادرة التي تتذرع فيها الوكالة بعمليات تفتيش خاصة، أو عندما يكون هناك بروتوكول إضافي نافذ. ولذلك تعتقد إيران أن تنفيذ الضمانات، كما هو مذكور في الفقرة (1) من ديباجة القرار الذي اعتمد للتو، ينبغي ألا يكون غير متسق مع أحكام اتفاقات الضمانات القائمة. وقال إنَّ إيران انضمت إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار على هذا الأساس.

11- وقالت السيدة زافاري-أوديز (إسرائيل) إن بلدها يؤيد بشدة تحسين فعالية وكفاءة ضمانات الوكالة. بيد أن بلدها يأسف لعدم قبول المحاولات الرامية إلى تعديل صياغة الفقرة 7 من المنطوق من أجل تبديد الشواغل التي أعربت عنها جميع الدول الأعضاء. والتطبيق العالمي لضمانات الوكالة الشاملة يتجاوز نطاق الوكالة وهو مستمد من الالتزامات الدولية التي تتعهد بها كل دولة على حدة.

علقت الجلسة الساعة 15/35 واستؤنفت الساعة 16/45

17- تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
(الوثيقة GC(62)/12 والوثيقة GC(62)/L.8 وتصويبها Corr.1)

12- قالت السيدة هولان (كندا)، في معرض تقديمها لمشروع القرار الوارد في الوثيقة GC(62)/L.8 وتصويبها Corr.1، إنه تم إعداده، وفقا للممارسة المتبعة منذ أمد طويل، بالتشاور مع الصين والاتحاد الروسي ويجري تقديمه نيابة عن 74 دولة عضوا.

13- ومضت قائلة إنَّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد اتخذت في الأشهر الأخيرة الخطوات الأولى نحو معالجة شواغل المجتمع الدولي بشأن أنشطتها النووية غير المشروعة عن طريق تعليق التجارب النووية والإعلان عن تدمير موقع بونغي-ري للتجارب النووية. كما انخرطت مع المجتمع الدولي، لا سيما من خلال عقد مؤتمرات قمة مع جمهورية كوريا والولايات المتحدة الأمريكية والصين. وعلى الرغم من أنَّ هذه التطورات إيجابية، فإن التقرير الوارد في الوثيقة GC(62)/12 يشير إلى أن استمرار البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومواصلة تطويره، والبيانات ذات الصلة الصادرة عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما زالت مدعاة للقلق البالغ.

14- وقالت إن مشروع القرار، الذي يستند إلى القرار GC(61)/RES/13، يرحب بمؤتمرات القمة الأخيرة وبالتزامات الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك التزامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بضمان إخلاء شبه الجزيرة الكورية بالكامل من الأسلحة النووية على النحو المعبر عنه في إعلان بانمونجوم لإحلال السلام والازدهار وتوحيد شبه الجزيرة الكورية، والبيان المشترك الصادر عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في حزيران/يونيه 2018، إعلان بيونغ يانغ المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر 2018. وأضافت أن مشروع القرار يشدِّد على أهمية الحلول السلمية والدبلوماسية لدعم إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية وعلى ضرورة أن تتخلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه وأن توقف فورا جميع الأنشطة ذات الصلة. وقال إنه يؤكد من جديد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المحادثات السداسية، ويدعم المشاركة الدبلوماسية، بما في ذلك الحوار بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويشجع جميع الأطراف على تنفيذ التزاماتها تنفيذا كاملا. كما أنه يدين التجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك صارخ لمختلف قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويلاحظ بيان البلد بشأن وقف التجارب النووية، ويدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتناع عن إجراء أي تجارب أخرى، ويشدد على أهمية أن تنفذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التزاماتها بالكامل بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

15- وذكرت أن مشروع القرار، واستجابة لتقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GC(62)/12، يؤكِّد مجددا دعمه لجهود الوكالة الرامية إلى رصد الأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتعزيز استعدادها للاضطلاع بدور أساسي في التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق تدريب المفتشين وتحديث نهج وإجراءات التحقق. وتماشياً مع الوثائق الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام 2010 وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإنه يؤكد مجدداً أنه لا يمكن لجمهورية

كوريا الشـــعبية الديمقراطية أن تتمتع بمركز دولة حائزة لأســـلحة نووية وفقا لمعاهدة عدم الانتشـــار، ويدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال التام لمعاهدة عدم الانتشار. وأخيرا قالت إنَّ مشروع القرار يشجب الإجراءات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لوقف جميع أشكال التعاون مع الوكالة، وتدعو البلد إلى التعاون فوراً مع الوكالة في التنفيذ الكامل والفعال لضمانات الوكالة الشاملة.

16- ونظراً للتأييد الواسع النطاق الذي حظي به، أعربت عن أملها في أن يُعتَمد القرار بتوافق الآراء. وأعربت عن تقديرها للذين أسهموا في صياغة النص، وهو الأمر الذي استلزم تقديم تنازلات صعبة وأظهر أن روح فيينا مستمرة في الوكالة. وقالت إنَّ نتائج هذه العملية تبرهن على تصميم المجتمع الدولي بالإجماع وبطريقة لا لبس فيها على رؤية نهاية للبرنامج النووي غير المشروع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

17- وقال السيد وانغ يرين (الصين) إن مشروع القرار يعبّر عن التطورات الإيجابية الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، ولا سيما مختلف مؤتمرات القمة التي عُقدت مع جمهورية كوريا الشـــعبية الديمقراطية. وأكد أن الصين ما انفكت تُسهم باستمرار في إيجاد حل سياسي للقضية النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وستواصل القيام بذلك. وفي هذا الصدد، عقدت الصين ثلاثة مؤتمرات قمة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الأشهر الأخيرة، وشدَّد على ضرورة أن يكون ذلك مُجسَّداً أيضاً في مشروع القرار. لذا اقتَرَحَ تعديل الجزء الأول من الفقرة (د) من الديباجة ليصبح نصه كما يلي: "وإذ يرحب بمؤتمرات القمة الأخيرة بين الكوريتين، ومؤتمر القمة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشـــعبية الديمقراطية، ومؤتمرات القمة بين الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ...".

18- وقالت الرئيســـة إنَّها تفترض أنَّ المؤتمر العام قبل تعديل الفقرة (د) من الديباجة بالصـــيغة التي اقترحها وفد الصين.

19- وقد تقرر ذلك.

20- وقالت الرئيســـة إنَّها تفترض أنَّ المؤتمر العام يودُّ أن يعتمد مشـــروع القرار الوارد في الوثيقة G(62)/L.8 وتصويبها Corr.1، بصيغتها المعدلة.

21- وقد تقرر ذلك.

22- وقال السيد شين دونغ-إيك (جمهورية كوريا)، مرحبا باعتماد القرار بتوافق الآراء، إن موقف المؤتمر العام بالإجماع يبعث برسالة قوية وموحدة من الوكالة والمجتمع الدولي فيما يتعلق بإخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية وإحلال السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

23- وأضاف أن المداولات بشأن القرار تجري في فترة انتقالية تاريخية. وفي إعلان بيونغ يانغ المشترك الأخير، أكدت جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مجددا هدفهما المتمثل في التوصل إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأســـلحة النووية بالكامل. وعلى وجه الخصـــوص، أعربت جمهورية كوريا الشـــعبية الديمقراطية عن استعدادها لاتخاذ تدابير إضافية، بما في ذلك التفكيك الدائم لمرفق يونبيون النووي، على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية ستتخذ تدابير مناظرة تماشياً مع بيانها المشترك مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في 12 حزيران/يونيه 2018. كما التزمت جمهورية كوريا الشـــعبية الديمقراطية بأن تفكِّك على

نحو دائم موقع تجارب الصواريخ دونغتشانغ-ري ومنصة إطلاق الصواريخ تحت مراقبة خبراء من البلدان ذات الصلة. ويشكل ذلك خطوة هامة إلى الأمام تحظى بالترحيب وتستند إلى الالتزام الذي أعربت عنه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إعلان بانمونجوم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبيانها المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية. ومن التطورات الأخرى في هذا الصدد الوقف الاختياري الذي أعلنت عنه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في نيسان/أبريل 2018 بشأن تجارب الصواريخ الباليستية النووية والعابرة للقارات وتفكيكها في أيار/مايو 2018 لموقع بونغيي-ري لإجراء التجارب النووية.

24- وقال إن القرار الذي اعتُمد حديثاً يسلِّط الضوء على تلك التطورات الهامة في الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، ويعبِّر في الوقت نفسه عن قلق المجتمع الدولي البالغ إزاء الأنشطة النووية الجارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأكد أنه ما زال من الضروري أن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في وقت مبكر إلى الامتثال التام لمعاهدة عدم الانتشار وأن تتعاون مع الوكالة فورا. وفي هذا الصدد، أعرب عن دعم بلده للجهود المكثفة التي تبذلها الوكالة لتعزيز استعدادها للاضطلاع بدورها الأساسي في رصد البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتحقق منه وفقا لولايتها.

25- ورحب بتأكيد وزير خارجية الولايات المتحدة مؤخرا بأن الدعوة قد وُجِّهت إلى ممثلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للاجتماع في فيينا مع الممثل الخاص للولايات المتحدة المعني بكوريا الشمالية في أقرب فرصة ممكنة. وأعرب عن أمله في أن تشكل هذه المبادرة بداية مفاوضات جادة بشأن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بالكامل وأن تسهم في إحلال سلام دائم ومستقر في شبه الجزيرة الكورية.

26- بيد أنه ما زال يتعين القيام بالكثير من العمل، وستتطلب الخطوات المقبلة التحلي بالصبر والمثابرة وحسن النية. وستبذل جمهورية كوريا قصارى جهدها لتحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كامل وتحقيق سلام دائم. ودعا إلى تقديم دعم موحَّد إلى المجتمع الدولي في الاستفادة من الإنجازات الأخيرة والحفاظ على الزخم الذي تحقق بشق الأنفس في الحوار، وأعرب عن تقديره لأولئك الذين شاركوا في صياغة القرار.

27- ولاحظ السيد أوليانوف (الاتحاد الروسي) أن القرار خضع لتعديلات رئيسية خلال المداولات. وقال إن المسودة الأولية ومع أنها قد تقوّض الجهود الرامية إلى جعل الوضع طبيعياً في شبه الجزيرة الكورية، إلا أن وفد كندا والجهات المشاركة في تقديم النص قد أظهروا مرونة كبيرة، وأعرب عن تقديره لذلك. وشكر وفد الصين على مساهمته الكبيرة في تحسين النص.

28- ورحب السيد كيتانو (اليابان) باعتماد القرار، معربا عن تقديره لكندا على اضطلاعها بدور قيادي في تنسيق الجهود الرامية إلى إعداد وثيقة توافقية. وقال إن البيان المشترك بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية قد أكد من جديد اعتزام الرئيس كيم جونغ أون تحقيق إخلاء كامل لشبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وهو ما تؤيده اليابان تأييداً تاماً كخطوة نحو تسوية شاملة للقضايا العالقة المثيرة للقلق. وشجَّع المجتمع الدولي على دعم المفاوضات ذات الصلة.

29- ويشير التقرير الوارد في الوثيقة GC(62)/12 إلى أن الوضع المحيط بالمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما زال غير مؤكد. وأضاف أن اليابان تحث بشدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تفكيك جميع أسلحتها للدمار الشامل وصواريخها الباليستية بالكامل وعلى نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه،

وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، حث جميع الدول على تنفيذ تلك القرارات تنفيذا كاملا.

30- ولا غنى عن أنشطة التحقق في التوصل إلى إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية. ودعا المجتمع الدولي إلى مساعدة الوكالة على الاستفادة الكاملة من خبراتها وتجاربها من أجل الاضطلاع بدور مركزي في تلك العملية.

31- ورحبت السيدة شامبين (الولايات المتحدة الأمريكية) باعتماد القرار بالإجماع، الذي يظهر تفاؤل المجتمع الدولي الحذر بشأن الالتزامات الدبلوماسية الإيجابية الأخيرة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتزامها بإخلاء المنطقة بالكامل من الأسلحة النووية. ويجسِّد القرار الحالة الراهنة للأنشطة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويمثل بأمانة ولاية الوكالة فيما يتعلق بالبرنامج النووي لهذا البلد، ويؤيد بشدة جهود الأمانة الرامية إلى تعزيز استعدادها للاضطلاع بدور أساسي في التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

32- وبعد أن شدَّدت على أهمية تهيئة ظروف مواتية للتوصل إلى حل دبلوماسي وسلمي لدعم إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، أكدَّت على ضرورة أن تمتثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية امتثالاً تاماً لالتزاماتها بموجب القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وأن تتخذ خطوات ملموسة للوفاء بالتزاماتها الدولية، بما في ذلك عن طريق التخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة ووقف جميع الأنشطة ذات الصلة فورا.

33- ومن المهم عدم إغفال الإجراءات الملموسة المطلوبة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في السعي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ويجب تقييم التقدم المحرز بدقة، على أساس خطوات دائمة ويمكن التحقق منها. ومن أجل تحقيق تلك الغاية، يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تفي فوراً بالتزاماتها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقالت إن بلدها يتطلع إلى تحقيق إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بصورة نهائية ومتحقق منها تماما.

34- وأعرب السيد وانغ يرين (الصين) عن تقديره لأولئك الذين أفضى عملهم الشاق وصبرهم إلى اعتماد القرار بالإجماع. وترسل الوثيقة إشارة واضحة إلى أن التقدم المحرز بشأن القضية النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يرتبط بالجهود المبذولة عبر القنوات الدبلوماسية. وإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها تعتزم وقف أنشطتها النووية هو إعلان مشجِّع بشكل خاص في هذا الصدد. وقال إنَّ القرار يحث جميع الأطراف على الوفاء بالالتزامات ذات الصلة، بما في ذلك الالتزامات التي تم التعهد بها مؤخرا، وإنه يقرُّ بأن المحادثات السداسية وتنفيذ البيان المشترك للجولة الرابعة من المحادثات السداسية أمران حيويان أيضا لتحقيق هدف إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ولأول مرة، يدعم القرار ويشجع الجهود والمبادرات السلمية والدبلوماسية التي يبذلها المجتمع الدولي في جميع المحافل المتاحة والملائمة، بما في ذلك تدابير بناء الثقة للحد من التوترات وتحقيق سلام وازدهار دائمين في شبه الجزيرة الكورية. وبشكل عام، فإن القرار يعبِّر عن التزام جميع الأطراف بإيجاد حل سياسي للقضية النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويحافظ على الزخم الإيجابي الذي أحدثته التطورات الأخيرة.

35- وقال إن الصين دعت باستمرار إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وعزَّزت الحوار والتشاور كوسيلة لتحقيق السلام والاستقرار. ونظرا للفرصة غير المسبوقة التي تتيحها الأحداث الأخيرة، فإنَّ الصين تدعو جميع الأطراف إلى التعاون في الوفاء بالتزاماتها والتفاوض على حل سياسي عن طريق تسوية النزاعات القائمة وبناء الثقة، مع التصدي أيضا للشواغل الأمنية المشروعة. والصين على استعداد للتعاون مع جميع الأطراف والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا من أجل تحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية.

23- تقرير عن المساهمات المعقودة لصندوق التعاون التقني لعام 2019
(الوثيقة GC(62)/15/Rev.1)

36- قالت الرئيسة إن الوثيقة GC(62)/15.Rev.1 تتضمن تفاصيل التعهدات بالمساهمات في صندوق التعاون التقني لعام 2019 التي كانت الحكومات قد عقدتها للمدير العام بحلول الساعة السادسة من مساء يوم 20 أيلول/سبتمبر 2018. وبحلول ذلك الوقت، كانت الدول الأعضاء قد عقدت ما مجموعه 238 266 23 يورو، أي ما نسبته 27٪ من الرقم المستهدف لعام 2019. ومقارنة بالعام السابق، كانت هناك زيادة في عدد الدول الأعضاء التي عقدت تعهدات.

37- ومنذ أن أُرسلت تلك الوثيقة للطباعة، أبلغت دولتان عضوان أخريان عن تعهداتهما: البحرين - 189 36 يورو وإريتريا - 862 يورو. وبذلك يصل المبلغ الإجمالي المعقود بنهاية الدورة العادية الثانية والستين للمؤتمر العام إلى 289 303 23 يورو، بما يمثل تعهدات من 91 دولة عضوا ويمثل 27,05٪ من الرقم المستهدف لصندوق التعاون التقني لعام 2019. وقالت إن نسبة الدول الأعضاء البالغ عددها 91 دولة التي كانت قد تعهّدت بتقديم مساهمات تمثِّل ما يزيد على 53٪ من الدول الأعضاء، وهي نسبة قياسية مقارنةً بالدورات السابقة. وهذه النسبة القياسية ولأن هناك 13 دولةً عضواً لم تكن قد تعهَّدت بتقديم مساهمات في عام 2017 ولكنها تعهّدت بذلك في عام 2018 مسألة تبيّن استمرار التزام الدول الأعضاء بدعم أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني.

38- وأضافت أن نسبة الرقم المستهدف لصندوق التعاون التقني المعقود مع نهاية الدورة العادية الثانية والستين هي أعلى بنسبة 0,35٪ مقارنة بالعام السابق. وحثّت جميع الوفود التي لم تتعهّد بعدُ بتقديم مساهماتها لعام 2019 على أن تفعل ذلك وأن تسدِّد مساهماتها بالكامل في أقرب فرصة، لكي يتسنى للأمانة تقديم مشروع برنامج وميزانية التعاون التقني لعام 2019 إلى لجنة المساعدة والتعاون التقنيين في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 استناداً إلى حجم التعهّدات المقدَّمة والقيام فيما بعد بتنفيذ البرنامج المعتمد دون عوائق أو عدم يقين.

ـ اختتام الدورة

39- قالت الرئيسة إن الدورة الحالية للمؤتمر العام حظيت بحضور جيد من جانب ممثلين رفيعي المستوى للدول الأعضاء، بما في ذلك رئيس برلمان واحد، ونائب رئيس، ونائب رئيس وزراء، و34 وزيرا. وخلال المناقشة العامة، أخذ الكلمة 140 متحدثاً.

40- وهنأت السيدة رايوس ناتيفيداد (الفلبين) الرئيسة على اختتام الدورة العادية الثانية والستين بنجاح وأثنت على قيادتها الممتازة وإدارتها الماهرة لعملها. وشكرت نائبي الرئيسة وأعضاء المكتب الإضافيين على مساهماتهم القيمة وأثنت على رئيس اللجنة الجامعة لتحليه بالكفاءة والإدارة الجيدة والصبر خلال المفاوضات. وأشادت بالمدير العام وموظفيه على دعمهم التنظيمي والمهني الممتاز لضمان تسيير الدورة بسلاسة. وقالت إن المرونة التي أبدتها جميع الوفود، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المعقدة، تبرز أهمية التعاون في تحقيق الأهداف المشتركة. وإن روح فيينا كانت سائدة وهي متفائلة بأن ذلك سيتواصل في المستقبل.

41- وتحدَّث السيد هامر (أستراليا)، بالنيابة عن مجموعة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، وشكر الرئيسة على إدارتها الفعالة للدورة العادية الثانية والستين للمؤتمر العام. وأثنى على رئيس اللجنة الجامعة ونائبيه للإرشادات الاستشارية والمتكاملة التي قدَّموها لعمل اللجنة، وأعرب عن تقديره للدعم الذي قدمه المدير العام وموظفوه خلال الدورة. وأخيراً، شكر الوفود الأخرى على تعاونها وصبرها ومرونتها في تحقيق نتائج قوية وتوافقية.

42- وهنأت السيدة بينيا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، متحدثة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، الرئيسة على قيادتها الناجحة للدورة وأعربت عن تقديرها لنائبي الرئيسة. وأثنت على رئيس اللجنة الجامعة لتسييره الماهر للمداولات.

43- وتحدث السيد برومر (النمسا) بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فهنأ الرئيسة على قيادتها المتميزة والمهنية في توجيه أعمال الدورة لاختتامها بنجاح، وشكر الأمانة ورئيس اللجنة الجامعة ونائبها على عملهم الممتاز.

44- وقالت الرئيسة إنه كان من دواعي الشرف والامتياز أن تتولى منصب رئيسة الدورة العادية الثانية والستين للمؤتمر العام. وأضافت أن المناقشة العامة أُجريت في الوقت المخصص لذلك، ولم تكن هناك حاجة إلى جلسات إضافية في وقت متأخر من الليل. وأعربت عن تقديرها لجميع الوفود لالتزامها بهدف إلقاء البيانات في أقل من سبع دقائق. وقالت إنه جرى انتخاب محافظين جدد للمجلس، وإن جميع المجموعات الجغرافية قد رشَّحت محافظيها بتوافق الآراء.

45- ورغم الآراء المتباينة التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن بعض القضايا، فقد سادت روح فيينا. وقالت إن اللجنة الجامعة قد توصلت إلى توافق في الآراء بشأن جميع القرارات المعروضة عليها، وأثنت على المهنية والدبلوماسية اللتين استرشد بهما رئيس اللجنة لتحقيق نتائج ناجحة للجنة. وسلطت الضوء أيضا على الجهود التي بذلها نائب رئيس اللجنة في تسيير المشاورات غير الرسمية بشأن القرار GC(62)/L.7 للخروج بنتائج ناجحة. وأقرت بعمل مختلف منسقي القرارات والقائمين على صياغتها، الذين ضمنت أعمالهم التحضيرية المبكرة حل غالبية القضايا على نحو مرضٍ وفي وقت مبكر. وبالإضافة إلى ذلك، أثنت على جميع الوفود لما أبدته من تعاون ومهنية وجهود دؤوبة. وشكرت نائبي الرئيس على الدعم الذي قدموه طوال الدورة.

وشـــكرت أيضـــا المدير العام وموظفيه على دعمهم الثابت. وبالنيابة عن المؤتمر العام، شـــكرت الســـلطات النمساوية ومدينة فيينا على ضيافتها. وأخيرا، أعربت عن تمنياتها للمدير العام بالشفاء العاجل.

46- وفي الختام، ووفقا للمادة 48 من النظام الداخلي للمؤتمر العام، دعت المؤتمر إلى التزام الصـــمت دقيقة واحدة مكرسة للصلاة أو التأمل.

فنهض جميع الحاضرين والتزموا الصمت لدقيقة واحدة.

47- وأعلنت الرئيسة اختتام الدورة العادية الثانية والستين للمؤتمر العام.

رُفِعَت الجلسة الساعة 17/40.